الملخص التنفيذي لتقرير

تقييم الأداء الحكومي

في تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة للأردن ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP

2018 - 2016

مركز الحياة - راصد

شباط/فبراير 2018

الملخص التنفيذي لتقرير
تقييم الأداء الحكومي في تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة للأردن ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP
2016 - 2018

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

شباط/فبراير 2018

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة - راصد

المحامي راغب شريم

المدير التنفيذي لمركز الحياة - راصد

سامي غنه جق **أمل المهايرة** **حمزة ياسين**

كمال قاسم - تصميم وإخراج فني

تم تنفيذ هذا التقرير بدعم سخي من الشعب الأمريكي ومن خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية مركز الحياة - راصد، ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، أو آراء الحكومة الأمريكية.

©جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة - راصد 2018

تنويه: جميع الرسومات التوضيحية الواردة في هذا التقرير خاصة بمركز الحياة - راصد

المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	7
مركز الحياة - راصد	8
منهجية التحليل والعمل	9
نظرة عامة حول تصميم وتطوير الخطة	11
نتائج التقرير	16
نسب تحقق الالتزامات	17
نتائج تحقق مؤشرات الأداء حسب الإطار الزمني المخصص لها	24
الاستنتاجات	30
التوصيات	32
خارطة الطريق	33

مقدمة

يعمل مركز الحياة – راصد من خلال برنامج راصد لمراقبة الأداء الحكومي على مراقبة وتقييم الأداء الحكومي في تنفيذ العديد من الخطط الإصلاحية بما فيها خطط الحكومة ضمن مبادرة الشراكات الحكومية الشفافة OGP حيث أصدر راصد تقاريره حول أداء الحكومة في تنفيذ خططها الأولى والثانية ضمن المبادرة، ويأتي هذا التقرير بجهد من مركز الحياة – راصد لتقييم الخطة الوطنية الثالثة للأردن 2016 – 2018، حيث يغطي هذا التقرير إنجازات الحكومة لتنفيذ الخطة ما بين كانون الثاني/يناير وحتى تشرين الأول/أكتوبر من العام 2017، وسيستمر راصد بمتابعة الخطة حتى انتهاء الإطار الزمني المحدد لها.

ويهدف التقرير لإطلاع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على خطة الأردن الثالثة 2016 - 2018 ضمن مبادرة الشراكات الحكومية المفتوحة OGP من حيث محتواها والجهات المسؤولة عن تنفيذها ومدى التزام الجهات المسؤولة عن التنفيذ بالإطار الزمني المحدد لها، إضافة لسير العمل بها ومستوى الإنجاز لكل التزام على حدى.

واستمراراً لنهج راصد في تعزيز التشاركية والاشتباك الايجابي بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية، فقد عمل راصد على التواصل مع كافة الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الخطة للاستعلام منهم عن إنجازاتهم في الالتزامات المسؤولين عن تنفيذها ضمن الخطة، وقد لاحظ فريق راصد استجابة سريعة تنم عن المزيد من الانفتاح الحكومي في العمل والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وللمزيد من الشفافية والمهنية يورد راصد تالياً أسماء الجهات الحكومية التي استجابت وتعاونت مع فريق البحث والتي نتقدم لها بخالص الشكر والتقدير متمنين مزيداً من التشاركية بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني:

1. وزارة العدل
2. مكتب وزير الدولة لشؤون الإعلام
3. المنسق الحكومي لحقوق الإنسان
4. وزارة تطوير القطاع العام
5. وزارة الصحة
6. وزارة المالية
7. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
8. هيئة الإعلام
9. وزارة البيئة

مركز الحياة - راصد

مركز الحياة - راصد هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية غير حكومية نشأت في العام 2006 بهدف تعزيز المسائلة والحاكمية والمشاركة وتقبل الاخر، ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون مع الاخذ بعين الاعتبار ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والخطط العامة، ويعمل مركز الحياة من خلال برنامجين رئيسيين هما: المسائلة والمشاركة والحكم المحلي، وبرنامج راصد ومكافحة التطرف.

وللمركز ما يقارب من العشر سنوات من الخبرة في مجال التدريب والأبحاث القانونية والتحليل، بالإضافة إلى وجود قسم خاص يقدم خدمتي البحث والتدريب على المستويين المحلي والدولي هذا ويمتلك المركز شبكة خاصة من المدربين، الخبراء،المستشارين القانونيين والباحثين الأكفياء الذين يعملون على المستويين المحلي والدولي ضمن خبرات مركز الحياة.

يركز برنامج راصد لمراقبة الأداء الحكومي على تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة الشعبية وذلك من خلال تتبع وتقييم الخطط الحكومية الإصلاحية وتقديم تقارير حول إنجازات الحكومة ومدى تقدم سير العمل في الخطط، بهدف تقديم صورة واضحة للحكومة والمواطنين والمجتمع المدني تبين واقع حال الخطط ومدى التقدم والتحديات التي تواجهها، إضافة لتقديم توصيات مستمدة من المعايير الدولية والممارسات الفضلى التي من شأنها تعزيز عمل الحكومة على تنفيذ خططها الإصلاحية، كما يعمل البرنامج بالتزامن مع المراقبة والتقييم على بناء قدرات الموظفين الحكوميين في مواضيع مختلفة بهدف تمكينهم من مواكبة أفضل الممارسات في العالم ومساعدتهم على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات بالشكل الأفضل لخدمة المواطن.

كما يعمل البرنامج على تقييم المواقع الالكترونية الحكومية والرسمية للوقوف على مواضع القوة والضعف فيها بما يسهم بوصول المعلومات للمواطن والمستخدم، ويعزز من حق المواطن في المساءلة والمشاركة الشعبية من خلال المواقع الالكترونية، إضافة لتقديم بطاقات تقييم أداء لكل موقع الكتروني على حدة لمساعدة الجهة المسؤولة عنه لتطويره وتجويده.

منهجية التحليل والعمل

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق بحث متخصص من باحثين مركز الحياة - راصد، وقد حرص الباحثون على أن يكون هذا التقرير تقريراً موضوعياً يتصف بالدقة والمهنية والشمولية والحياد وتوثيق كافة المعلومات التي يحتويها.

وبناءً على الخبرة المتراكمة لفريق البحث في تقارير الرقابة والتقييم، فقد تم تطوير منهجية البحث واستخدام عدد من الأساليب البحثية التالية:

1. تحليل وبحث أدبي باستخدام المصادر المطبوعة والإلكترونية المتوفرة على الإنترنت، والتي اشتملت على مواد إخبارية وتصريحات وتقارير حكومية وغير حكومية محلية ودولية ومحتويات من مواقع إلكترونية حكومية ورسمية ومواقع إخبارية.
2. مقابلات واجتماعات مع أصحاب المصلحة من المسؤولين الحكوميين والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني.
3. مقابلات واجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الالتزامات، للوقوف على مدى أثر الالتزامات عليهم، وتقييمهم للالتزامات.

فقد قام الفريق بتنفيذ الزيارات التالية لكل من الجهات الحكومية والخبراء وأصحاب المصلحة:

الجدول رقم (1): زيارات فريق البحث للجهات الحكومية

المؤسسة الحكومية	تاريخ الزيارة
وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	10 كانون الأول 2017
وزارة المالية	11 كانون الأول 2017
وزارة الصحة	19 كانون الأول 2017
وزارة البيئة	28 كانون الثاني 2018

الجدول رقم (2): زيارات فريق البحث للخبراء وأصحاب المصلحة

صاحب المصلحة/ الخبير	تاريخ الزيارة
خبيرة البيئة م. ربى الزعبي	13 كانون الأول 2017
الخبير باتر وردم	13 كانون الأول 2017
جمعية انا انسان لحقوق الأشخاص ذوي اعاقة	19 كانون الأول 2017

ولهدف تقييم مدى تنفيذ الحكومة لالتزامات الخطة، وتحديد درجة تحققها، قسم فريق البحث درجة التحقق إلى أربع درجات: تحقق بشكل مكتمل، تحقق بشكل جزئي، تحقق بشكل محدود ولم يبدأ التنفيذ، ويبين الشكل الآتي المنهجية التي الاستناد عليها لتصنيف الالتزامات:

واستمراراً للمنهجية التشاركية في العمل على تعزيز تنفيذ الالتزامات مع الجهات الحكومية المسؤولة عنها، يعمل فريق راصد وبعد عرض النتائج الأولية للتقرير، على إرسال نسخة منه للجهات المعنية لإضافة تعليقاتهم وملاحظاتهم عليه بشرط تزويد فريق البحث بأدلة واضحة تدعم تعليقاتهم وتعديلاتهم ليتم بعدها إطلاق التقرير بصورته النهائية.

نظرة عامة حول تصميم وتطوير الخطة

حول الخطة الوطنية الثالثة للأردن ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2016 - 2018:

تعتبر هذه الخطة هي الخطة الثالثة للأردن في إطار مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP التي انضم لها الأردن في العام 2011، حيث كان الأردن أول دورة عربية ومن أوائل دول العالم المنضمة لهذه المبادرة، وقد أطلق الأردن خطته الأولى ضمن المبادرة للعامين 2012 - 2013 والتي تضمنت 31 التزاماً، كما استمرت الحكومة الأردنية أعمالها ضمن المبادرة بإطلاق الخطة الوطنية الثانية 2014 - 2016 والتي شملت على 14 التزاماً، أما الخطة الثالثة فقد شملت الأعوام 2016 - 2018 وتضمنت عشرة التزامات رئيسية، واحتوى الالتزام الرابع منها على التزامين فرعيين بمضامين وجهات منفذة مختلفة.

وبتتبع فريق البحث لخطط الأردن الثلاث ضمن إطار مبادرة الـ OGP، يلاحظ فريق البحث أن هذه الخطة هي الخطة الأكثر نوعية بين جميع الخطط من حيث الالتزامات الواردة فيها، كما أن التزامات هذه الخطة هي الأكثر انسجاماً مع مبادئ الـ OGP.

الإستشارات حول إعداد الخطة:

شهدت هذه الخطة درجة عالية من الاستشارات مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة، حيث قامت الحكومة خلال عملية التحضير للخطة، بتأسيس مجموعة عمل من ممثلين عن الحكومة، وهيئة مكافحة الفساد، ومنظمات شبابية، وجمعيات أعمال أردنية. كما تم ضمان انخراط أصحاب المصلحة عند التحضير للخطة من خلال نشر مسودة الخطة في موقع وزارة التخطيط والإعلانات في الصحف اليومية، وإعداد استبيان إلكتروني حول البيانات المفتوحة وحق الحصول على المعلومة، واجتماعين استشاريين مع منظمات مجتمع مدني في 25 أيلول و16 تشرين الأول 2016. وعملت الحكومة في الخطة على العمل بشكل مشترك مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الالتزامات عبر توجه ممنهج مبني على الشفافية والوضوح والحوار المفتوح.[1]

الشكل العام للالتزامات:

تكّون كل التزام من الالتزامات الواردة في الخطة من عنوان عام للالتزام والجهة المسؤولة عن تنفيذه والإطار الزمني المحدد له، كما تضمن كل التزام على عدد من مؤشرات الأداء التي بتطبيقها ينفذ الالتزام، وتكونت الخطة من عشرة التزامات رئيسية تكون الالتزام الرابع منها من التزامين فرعيين واحتوت الالتزامات العشرة على مؤشرات أداء مجموعها 47 مؤشر.

(1) منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (2017)، مراجعات الحكم الشعب)، نحو شراكة جديدة مع المواطنين. متاح عبر الرابط (https://goo.gl/PsUtHT) تاريخ الزيارة (29 كانون الثاني 2018).

لغة الخطة:

تتبع فريق البحث لغة الالتزامات من حيث مدى وضوحها وقابليتها للتحقيق وارتباطها بإطار زمني محدد والجهة المسؤولة عن التنفيذ، ولدى مراجعة الالتزامات الواردة في الخطة يجد فريق البحث أن أكثر من نصف التزامات الخطة هي التزامات محددة وواضح الهدف المراد منها، بينما يوجد أربعة التزامات غير محددة وغير واضحة مما يجعلها التزامات غير قابلة للقياس وبالتالي تكون فرصة مساءلة الجهة المسؤولة عن تنفيذها أقل وذلك لعدم الوضوح الكامل لحيثيات الالتزام والمرحلة التي سيصل لها الالتزام. وهذه الالتزامات هي: الإلتزام الأول المتعلق بتعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول الى المعلومات، والإلتزام الثاني المتعلق بتعزيز التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة، والالتزام الرابع (أ) والذي ينص على تفعيل الية استقبال الشكاوى والمظالم المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين، والالتزام التاسع المتعلق بتطوير سياسة فيما يخص التغير المناخي.

وبالنظر للأطر الزمنية المحددة للالتزامات نجد أن جميع الالتزامات محددة بإطار زمني امتد من شهر 1 / 2017 ولغاية 30 / 12 / 2018 وقد اختلفت بعض الأطر الزمنية المحددة لمؤشرات الأداء الخاصة بكل التزام عن الإطار الزمني للالتزام نفسه، فعلى سبيل المثال تم تحديد الإطار الزمني للالتزام الثالث في الخطة على انه يبدأ بتاريخ 1/1/ 2017 - 30 / 6 / 2018 لكن بالنظر للإطار الزمني المخصص للمؤشر الثالث من مؤشرات ذات الالتزام نجد انه ينتهي بتاريخ 2018/12/30 وهذا يدل على عدم انسجام الأطر الزمنية بين الإلتزام ومؤشرات الأداء الخاصة به.

دمج النوع الاجتماعي عند تقييم خطة الأردن الثالثة في إطار مبادرة شراكة الحكومات الشفافة:

أدخل مركز الحياة - راصد مفهوم النوع الاجتماعي في تقييمه لخطة الأردن الثالثة في إطار مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، بهدف تعزيز عملية إشراك النوع الاجتماعي بشكل أكبر في اعداد الخطط الوطنية.

ويشير النوع الاجتماعي الى «الصفات الاجتماعية والفرص المترافقة مع كون الشخص ذكر أم أنثى والعلاقات ما بين الرجال والنساء»، وبالتالي ما هو عادة للرجال أو للنساء وماهو التصرف المقبول للرجال أو للنساء[2]. كما أن نظرية النوع الاجتماعي ترى هذه السمات والفرص والعلاقات ما بين الرجال والنساء على أنها «تبنى اجتماعيا وتدرس عبر عمليات التنشئة الاجتماعية» [3]

وبسبب الاختلاف في الادوار والمنافع (المتوقعة) في المجتمع، فلا يمكن للسياسات أن تؤثر بنفس الطريقة على الرجال والنساء، حيث تهدف عملية دمج النوع الاجتماعي الى إظهار هذه الاختلافات وأخذها بعين الاعتبار خلال عملية تقييم السياسات وتخطيطها، بحيث تتعامل السياسات الموضوعة مع احتياجات النوع الاجتماعي، وتركز الامم المتحدة على أهمية اعتبار «المصالح والاحتياجات والاولويات لكلا النساء والرجال» والحاجة «للاعتراف بتنوع مجموعات النساء والرجال».وحتى يتحقق ذلك بنجاح، يجب إشراك هذه المجموعات المستهدفة أو اصحاب

(2) الامم المتحدة للنساء، المصطلحات والتعاريف، متاح عبر الرابط (https://goo.gl/fu3JSt) تاريخ الزيارة (29 كانون الثاني 2018)
(3) المرجع السابق

المصلحة في عملية تخطيط السياسات واتخاذ القرارات، حيث أن المجموعات المتأثرة بالسياسات تكون قادرة على أن تحكم بشكل أفضل على ما يجب إضافته أو تغييره أو إلغاؤه لتحقيق أفضل المخرجات الممكنة.[4]
ولا يستخدم ذلك فقط للترويج لحقوق الرجال والنساء على حد سواء، ولكن يعزز أيضا تنفيذ السياسات الجندرية بنجاح. وعليه، فإن استشارة الرجال والنساء بشأن عملية اتخاذ القرارات تعتبر خطوة أساسية للتأكد من أن السياسات ستكون تمثيلية وقابلة للنجاح في العالم الحقيقي.

التزام الاردن بالمساواة بين الجنسين:

وقع الاردن على اتفاقيات دولية متعددة تتعامل مع مسائل النوع الاجتماعي، مثل اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، والتي وقعها في الثالث من كانون أول 1980 وصادق عليها لاحقا في الاول من تموز 1992.[5] كما تم في نفس العام، انشاء اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة كهيئة وطنية لتأمين دمج وتمكين المرأة.[6]

وعند تحليل خطة الأردن الثالثة في إطار مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، يجد فريق البحث أن لغة الخطاب في الخطة كانت لغة عامة وغير جندرية، ومن ناحية الالتزامات ومضامينها فإن معظم إلتزامات الخطة موجهة للنساء والرجال على حد سواء، لكن لم يكن هنالك أية اعتبارات جندرية في الخطة.

ويرى فريق البحث أن الخطة قد أغفلت التعامل مع قضايا الجندر بإلتزامين رئيسين: حيث لم تركز الخطة في إلتزامها الخامس المتعلق باللامركزية، على مشاركة المرأة بشكل خاص، بالترشح والإنتخاب على حد سواء، بإستثناء توجيهها لتنفيذ عدد من الدورات التدريبية لفئات المرأة.

أما الإلتزام الثاني فهو الإلتزام التاسع من الخطة والمتعلق بإتاحة المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي، حيث لم تشمل الخطة على إتاحة المعلومات المتعلقة بتأثير التغير المناخي على المرأة بشكل خاص، وعلى علاقة التغير المناخي بالعدالة الجندرية، بالرغم من ارتباط التغير المناخي بالعدالة الجندرية على نحو واسع، نظرا لأن المرأة تلعب دوراً رئيسا في المساهمة بمكافحة ظاهرة التغير المناخي، حيث تقوم بمهام رئيسة في إدارة الموارد وحماية البيئة ضمن المنزل والحي والمجتمع، ما يؤهلها للعب دور قيادي ومؤثر في الحد من تلك الظاهرة ووضع وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة والتكيف، كما أن المرأة الأكثر عرضة للتأثر السلبي بالتغير المناخي العالمي، نظرا لعدم العدالة الجندرية في استخدام الموارد وممارسة الحقوق، إضافة الى ضعف الحوكمة في إيصال صوتها بعملية صنع القرارات التنموية والبيئية.[7]

(4) المرجع السابق
(5) معاهدات الامم المتحدة: الاعلانات والتحفظات، متاح عبر الرابط (https://goo.gl/d1mwg6)،تاريخ الزيارة (29 كانون الثاني 2018).
(6) اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المراة، عن اللجنة، متاح عبر الرابط (https://goo.gl/couwd2)،تاريخ الزيارة (29 كانون الثاني 2018)
(7) المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي(2011)، أثر التغير المناخي على النوح الاجتماعي، متاح عبر الرابط (http://bit.ly/2BAsg37) تاريخ زيارة الرابط 4 شباط 2015

مقارنة بين خطط الأردن الثلاث ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP

الجدول رقم (3): مقارنة بين خطط الأردن الثلاث ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP

الخطة	الخطة الأولى	الخطة الثانية	الخطة الثالثة
الإطار الزمني	2013-2012	2016-2014	2018-2016
عدد الإلتزامات	31	14	11
عدد مؤشرات الأداء	9 • لم تتضمن كافة الالتزامات مؤشرات اداء	35	47

درجة تحقق الالتزامات خلال السنة الأولى من عمر كل خطة

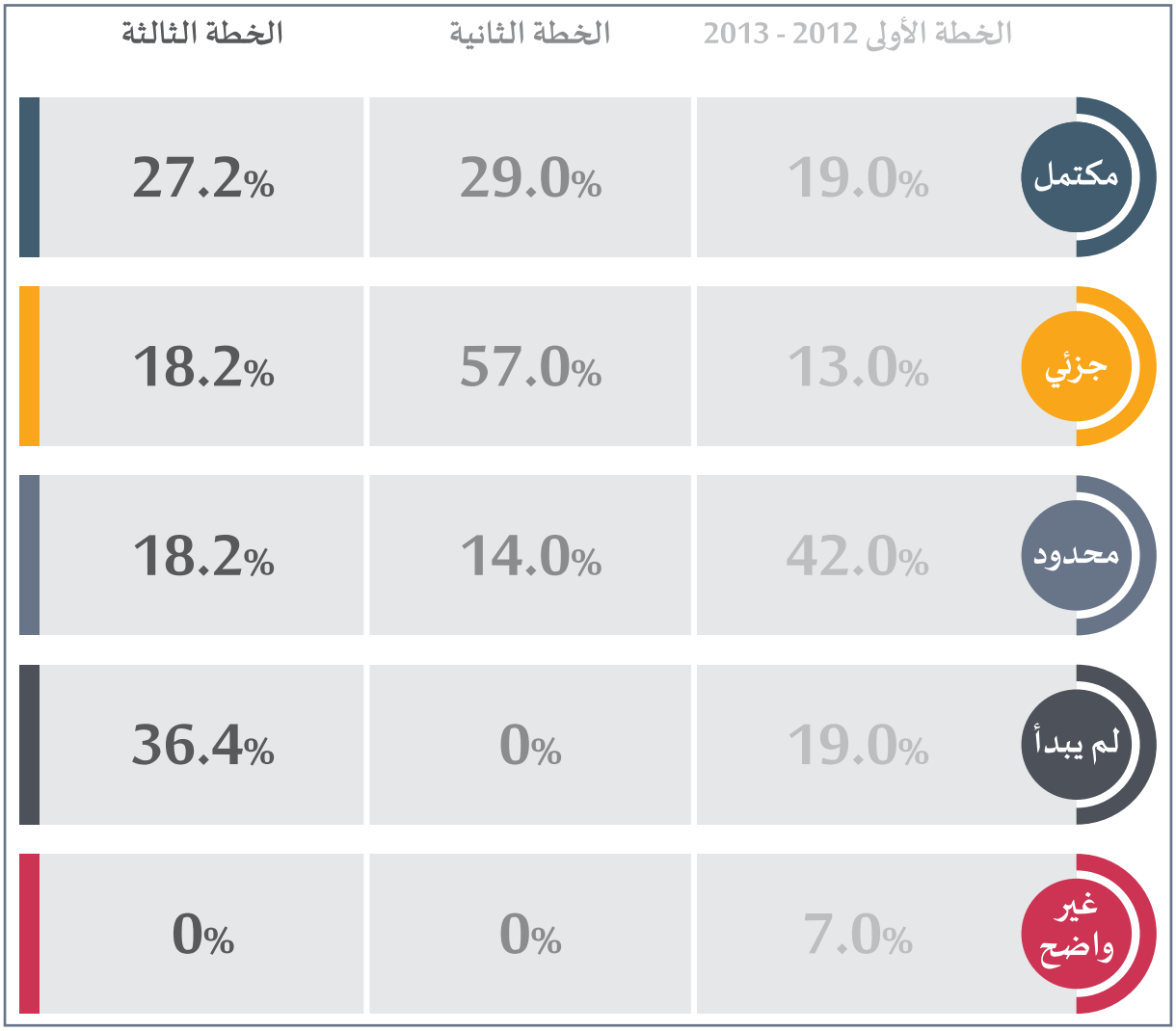

الجدول رقم (4): مقارنة بين خطط الأردن الثلاث ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP

الخطة	الخطة الأولى	الخطة الثانية	الخطة الثالثة
الإطار الزمني	2013-2012	2016-2014	2018-2016
بناء الخطة	احتوت الخطة على التزامات، بعضها احتوى على مؤشرات اداء لكن دون أطر زمنية	احتوت الخطة على التزامات محددة بزمن ومؤشرات اداء دون أطر زمنية	احتوت الخطة على التزامات ومؤشرات أداء ضمن أطر زمنية لكن ببعض الاختلافات.
إتاحة الخطة	باللغة الانجليزية فقط	باللغة العربية والانجليزية مع بعض الفروقات	باللغة العربية والانجليزية
مستوى الاستشارة لإعداد الخطة	محدودة جدا	لم تحدث إستشارة مخصصة	إستشارة جيدة جدا
دقة لغة الإلتزامات	لغة التزامات متوسطة التحديد والوضوح.	لغة التزامات طموحة لكن غير محددة بشكل كاف	لغة التزامات جيدة وغير محددة في بعض المؤشرات
إرتباط الإلتزامات في قيم ال OGP	47% من الإلتزامات مرتبطة بواحد أو أكثر من القيم	21% من الإلتزامات مرتبطة بواحد أو أكثر من القيم	100% من الإلتزامات مرتبطة بواحد أو أكثر من القيم

نتائج التقرير

الرقم	النص	الإطار الزمني	التقييم
1	تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول الى المعلومات	2018/11/30 - 2017/1/1	لم يبدأ التنفيذ
2	تعزيز التسهيلات البيئية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة	2017/12/30 - 2017/1/1	تحقق بشكل محدود
3	تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام	2018/6/30 - 2017/1/1	لم يبدأ التنفيذ
4	تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء		
4 أ	الشكاوى والمظالم المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين	2018/11/30 - 2017/1/1	لم يبدأ التنفيذ
4 ب	الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المتعلقة بتقديمها	2017/1/1 - مستمر	تحقق بالكامل
5	إصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية واجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام	2017/3/30 - 2017/1/1	تحقق بالكامل
6	تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه إلكترونياً	2018/8/30 - 2017/2/1	تحقق بشكل محدود
7	تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن	2017/8/20 - 2017/1/1	لم يبدأ التنفيذ
8	تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي	2017/1/30 - 2017/1/1	تحقق بالكامل
9	تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغيرات المناخية	2018/6/30 - 2017/9/30	تحقق بشكل جزئي
10	تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة	2018/12/30 - 2017/1/5	تحقق بشكل جزئي

نسب تحقق الالتزامات

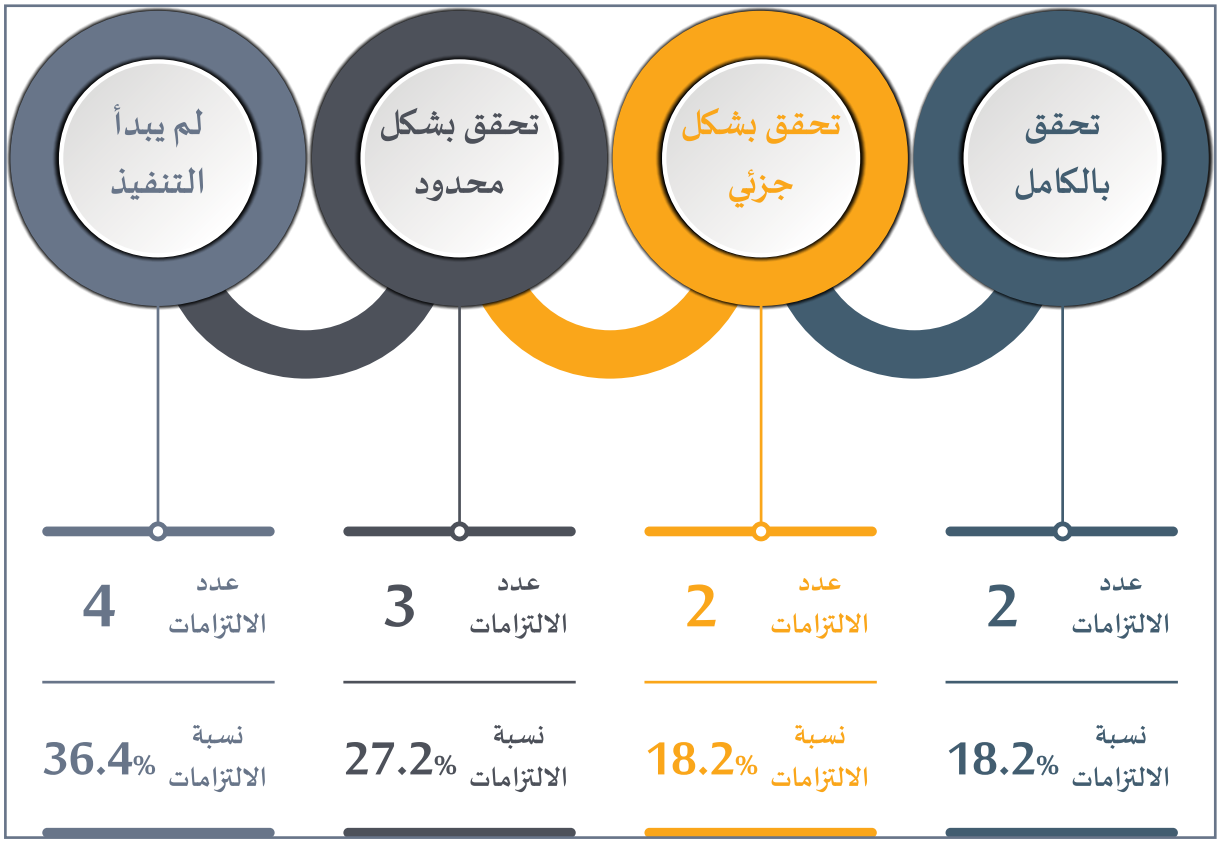

أولاً: الالتزامات التي تحققت بشكل كامل

وهي الالتزامات التي تحققت جميع مؤشرات الأداء التابعة لها، وقد تحقق من الخطة ضمن الإطار الزمني الذي يغطيه التقرير التزامان اثنان وهما:

الالتزام 4 (ب): الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المتعلقة بتقديمها

1	2	3	4	5	6
تحقق بالكامل	تحقق بالكامل	تحقق بالكامل	تحقق بالكامل	تحقق بالكامل	تحقق بالكامل
نص المؤشر إصدار نظام تشريعي (نظام/ تعليمات) يُمأسس وجود نظام مركزي لاستقبال الشكاوى على الخدمات الحكومية.	نص المؤشر إطلاق النظام الإلكتروني الخاص باستقبال الشكاوى المتعلقة بالخدمات والبيئة المحيطة بتقديمها.	نص المؤشر إتاحة النظام لاستقبال الشكاوى وتوفير النظام كتطبيق على الهواتف النقالة/ موقع وزارة تطوير القطاع العام/مركز الاتصال الوطني/بوابة الحكومة الالكترونية.	نص المؤشر عقد ورشة عمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية لشرح النظام وآلية عمله.	نص المؤشر إطلاق حملة ترويج النظام الإلكتروني لمختلف قنوات استقبال الشكاوى.	نص المؤشر إصدار ونشر تقارير ربعية بالشكاوى التي يستقبلها النظام ومتابعة معالجتها مع الدوائر المعنية بالإضافة إلى تقرير الشكاوى العالقة.
الإنجاز أصدرت الحكومة نظام تطوير الخدمات الحكومية رقم (156) لسنة 2016	الإنجاز أطلقت وزارة تطوير القطاع العام النسخة المحدثة من "بوابة الحكومة الإلكترونية الأردنية" بتاريخ 10 آب 2017 والتي تحتوي على نظام خاص بالشكاوى	الإنجاز أطلقت وزارة تطوير القطاع العام تطبيق "بخدمتكم" لتقديم الشكاوى من خلال الهواتف الذكية، بتاريخ 20 آب 2017	الإنجاز نظمت وزارة تطوير القطاع العام ورشتان تدريبيتان لممثلي مؤسسات المجتمع المدني وضباط ارتباط وحدة إدارة الشكاوى الحكومية	الإنجاز عملت وزارة تطوير القطاع العام على الترويج لتطبيق "بخدمتكم" عبر نشر فيديو توضيحي على صفحة الوزارة على موقع الفيسبوك، بالإضافة للإعلانات المتلفزة والرسائل النصية ورسائل البريد الإلكتروني والرول أب والبوسترات الدعائية	الإنجاز تعمل وزارة تطوير القطاع العام بشكل دوري ومستمر على إصدار تقارير حول الشكاوى المقدمة على الخدمات الحكومية (سنوية وربع سنوية وتقرير خاص بتطبيق "بخدمتكم")

الالتزام 5: إصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية واجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام

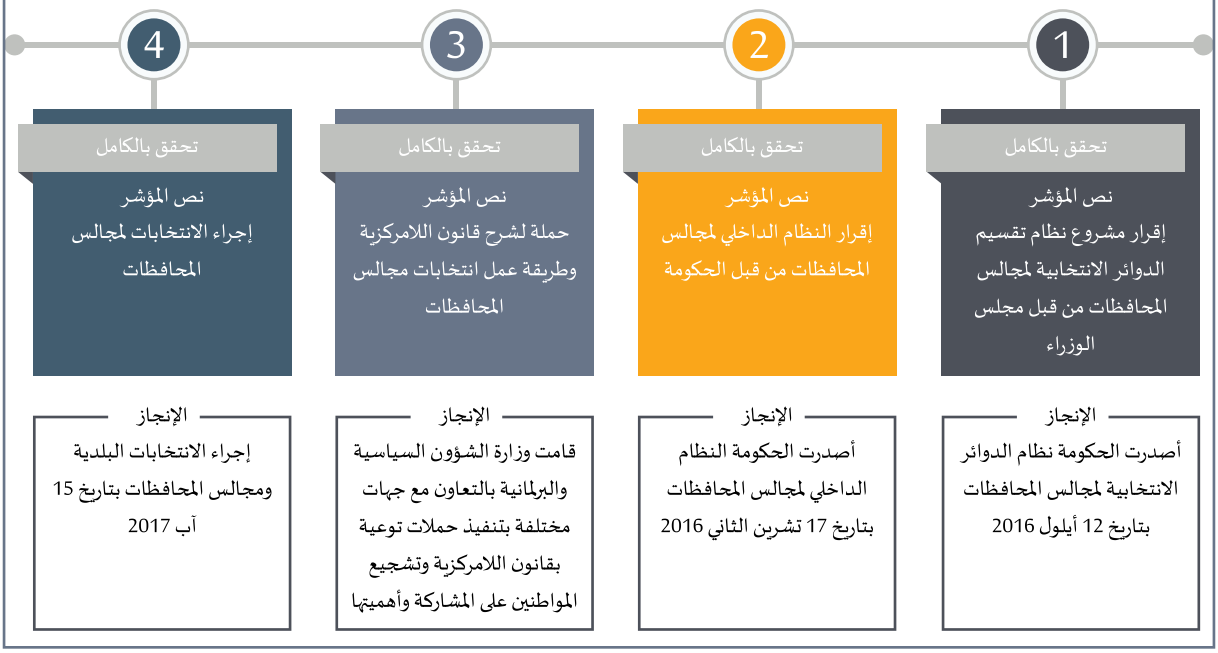

ثانياً: الالتزامات التي تحققت بشكل جزئي

وهي الالتزامات التي تحققت فيها مؤشرات الأداء التابعة لها بشكل متوسط – مرتفع لكنها لم تكتمل جميعها، وقد تحقق التزامان بشكل جزئي خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وهما:

الالتزام 8: تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي

1 – تحقق بالكامل

نص المؤشر
نشر الحسابات الحكومية المجمعة لعام 2015، بهدف زيادة الشفافية والافصاح المالي بحسب قرارات مجلس الوزراء المنشورة في الجريدة الرسمية عدد رقم 5411

الإنجاز
نشرت وزارة المالية البيانات المالية المجمعة لعام 2015 على موقعها الإلكتروني بالإضافة إلى الحساب الختامي لعام 2016، والحسابات الختامية للوحدات الحكومية للعام 2016

2 – لم يبدأ التنفيذ

نص المؤشر
صدور تعليمات حكومية لكافة دوائر الحكومة بتقديم جدول زمني ومنتظم للإفصاح عن بياناتها المالية

الإنجاز
قامت جميع الدوائر الحكومية بالإفصاح عن بياناتها المالية في شهر نيسان وفقا للمادة 11/ب من قانون موازنات الوحدات الحكومية

الالتزام 10: تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة

1 – تحقق بالكامل

نص المؤشر
تشكيل لجنة مشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة بعضوية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجمعية الأردنية للمصدر المفتوح وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني

الإنجاز
قرر مجلس الوزراء بتاريخ 3 كانون الأول 2017 تشكيل لجنة متخصصة في متابعة سياسة البيانات المفتوحة

2 – تحقق بالكامل

نص المؤشر
طرح مسودة لسياسة اتاحة البيانات المفتوحة للتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة ومن ضمنها المجتمع المدني

الإنجاز
أعدت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مسودة سياسة إتاحة البيانات الحكومية المفتوحة في سنة 2017

3 – تحقق بالكامل

نص المؤشر
إتمام واستكمال الصياغة النهائية لمسودة السياسات ورفعها لإقرارها من قبل مجلس الوزراء

الإنجاز
أقر مجلس الوزراء سياسة البيانات الحكومية المفتوحة في 26 تموز 2017 وتم نشرها بصيغتها النهائية

4 – تحقق بالكامل

نص المؤشر
نشرُ والإعلان عن المعايير التي يتوجب على الحكومة استخدامها للإفصاح عن البيانات المفتوحة، وبما في ذلك طرائق جمع وتخزين هذه البيانات لضمان إمكانية استخدامها ومعالجتها

الإنجاز
نصت سياسة البيانات الحكومية المفتوحة على المعايير التي يتوجب على الحكومة استخدامها للإفصاح عن البيانات المفتوحة

5 – لم يبدأ التنفيذ

نص المؤشر
تطوير وإصدار أدوات لقياس جودة البيانات المفتوحة المتوفرة ونشر تقارير ربعية

6 – لم يبدأ التنفيذ

نص المؤشر
تصميم برنامج لقياس قدرات الدوائر الحكومية فيما يختص بنشر البيانات الحكومية المفتوحة، وعلى اثره تنفيذ برنامج لرفع الكفاءة وبناء القدرات

ثالثاً: الالتزامات التي تحققت بشكل محدود

هي الالتزامات التي تحققت مؤشرات الأداء التابعة لها بنسبة منخفضة، وقد تحقق التزامان بشكل محدود خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وهما:

الالتزام 2: تعزيز التسهيلات البيئية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة

1

تحقق بشكل محدود

نص المؤشر
إنشاء فريق عمل يضم الجهات ذات العلاقة ومن ضمنها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة غير الحكومية وتصميم إطار عمله

الإنجاز
تم إنشاء فريق عمل يضم ممثلين عن وزارة العدل ومشروع سيادة القانون USAID والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين وجمعية أهالي وأصدقاء الأشخاص المعوقين، إلا أن الفريق المشكّل لا يرتقي للطموح المطلوب من الالتزام، كما لم يتم التوصل لإطار عمل لأعمال الفريق

2

لم يبدأ التنفيذ

نص المؤشر
حصر إطار المعلومات والبيانات التي لا غنى عنها للتعرف على إجراءات المحاكم والأدلة الإرشادية والتي يجب توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة برايل أو بطرق مبسطة أخرى.

3

تحقق بشكل محدود

نص المؤشر
إجراء تصاميم لعينات اختبارية من الوثائق لاستخدامها في عدد محدود من المحاكم المركزية

الإنجاز
تم تنفيذ جزء بسيط من هذا المؤشر في محكمة عمان (قصر العدل) عبر وضع لوحات إرشادية مترجمة إلى لغة برايل في دائرة تنفيذ عمان ودائرة الادعاء العام

4

تحقق بشكل محدود

نص المؤشر
قياس فاعلية الوثائق المُعدة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مجموعات استخدام تضم أشخاص من ذوي الإعاقة من مختلف أنواع الإعاقات

الإنجاز
تم اختبار اللوحات الإرشادية المترجمة إلى لغة برايل من قبل أشخاص ذوي إعاقة بصرية

5

لم يبدأ التنفيذ

نص المؤشر
زيادة عدد الوثائق المُعدة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في المحاكم الأردنية بنسبة لا تقل عن 1% من مجموع هذه الوثائق

الالتزام 6: تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه الكترونياً

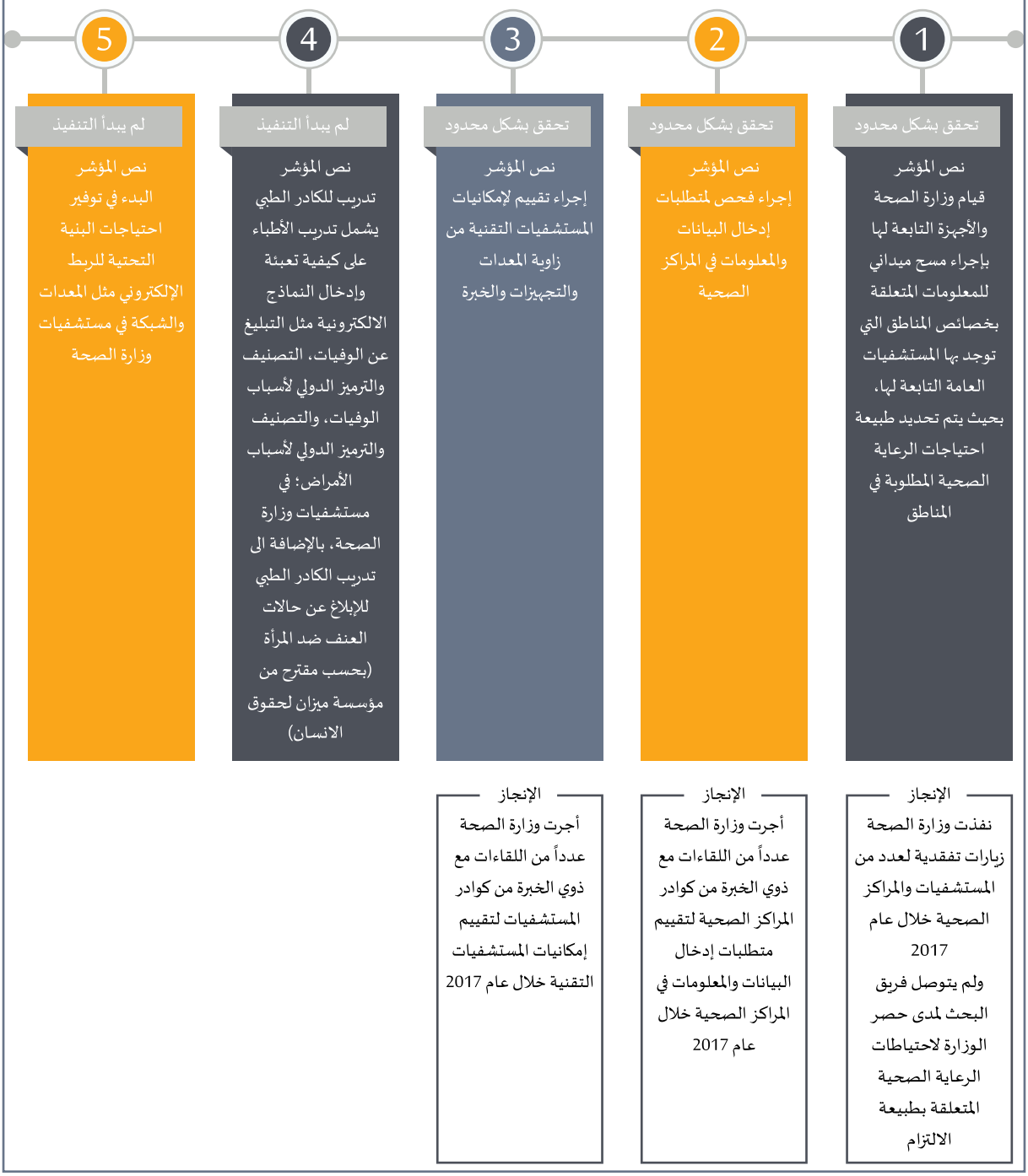

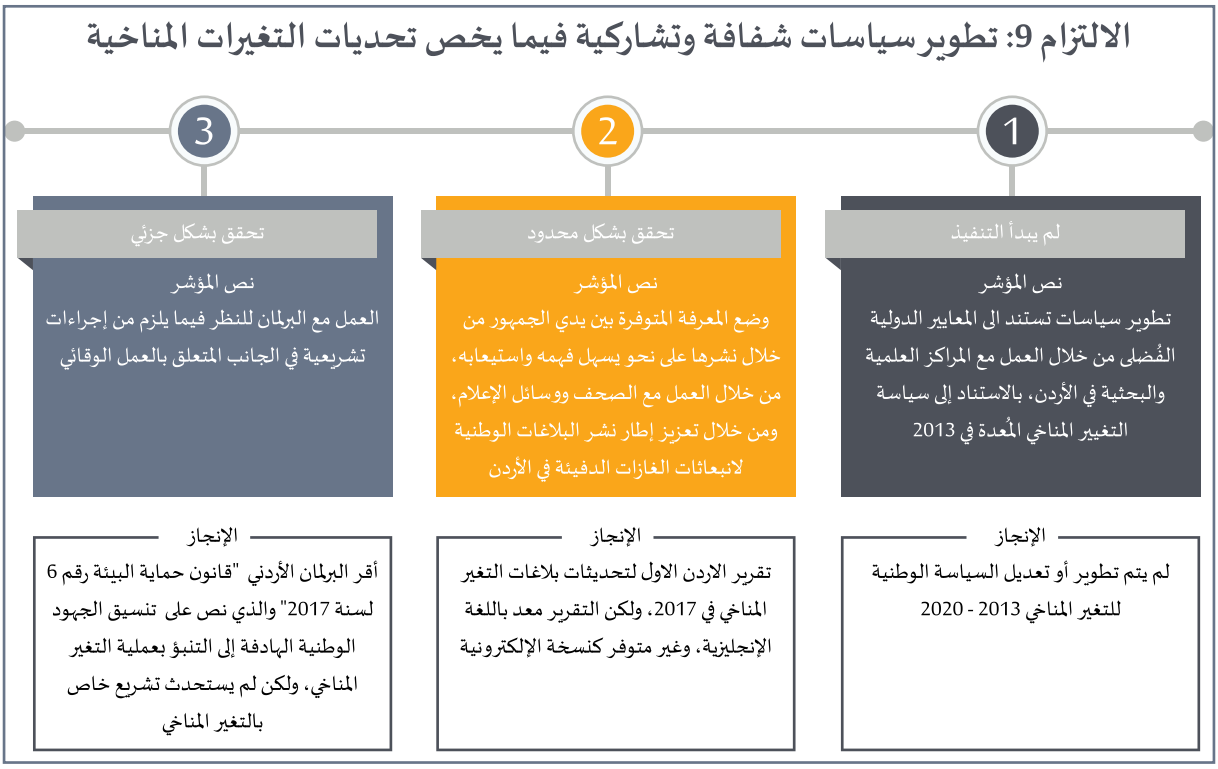

رابعاً: الالتزامات التي لم يبدأ تنفيذها

وهي الالتزامات التي لم يتحقق أي مؤشر فيها.

لا يزال هنالك اربعة التزامات لم يبدأ العمل بهم على الإطلاق خلال الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير، وهذه الالتزامات هي:

الالتزام 1: تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول الى المعلومات.

الالتزام 3: تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام.

الالتزام 4 (أ): الشكاوى والمظالم المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين.

الالتزام 7: تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن.

نتائج تحقق مؤشرات الأداء حسب الإطار الزمني المخصص لها

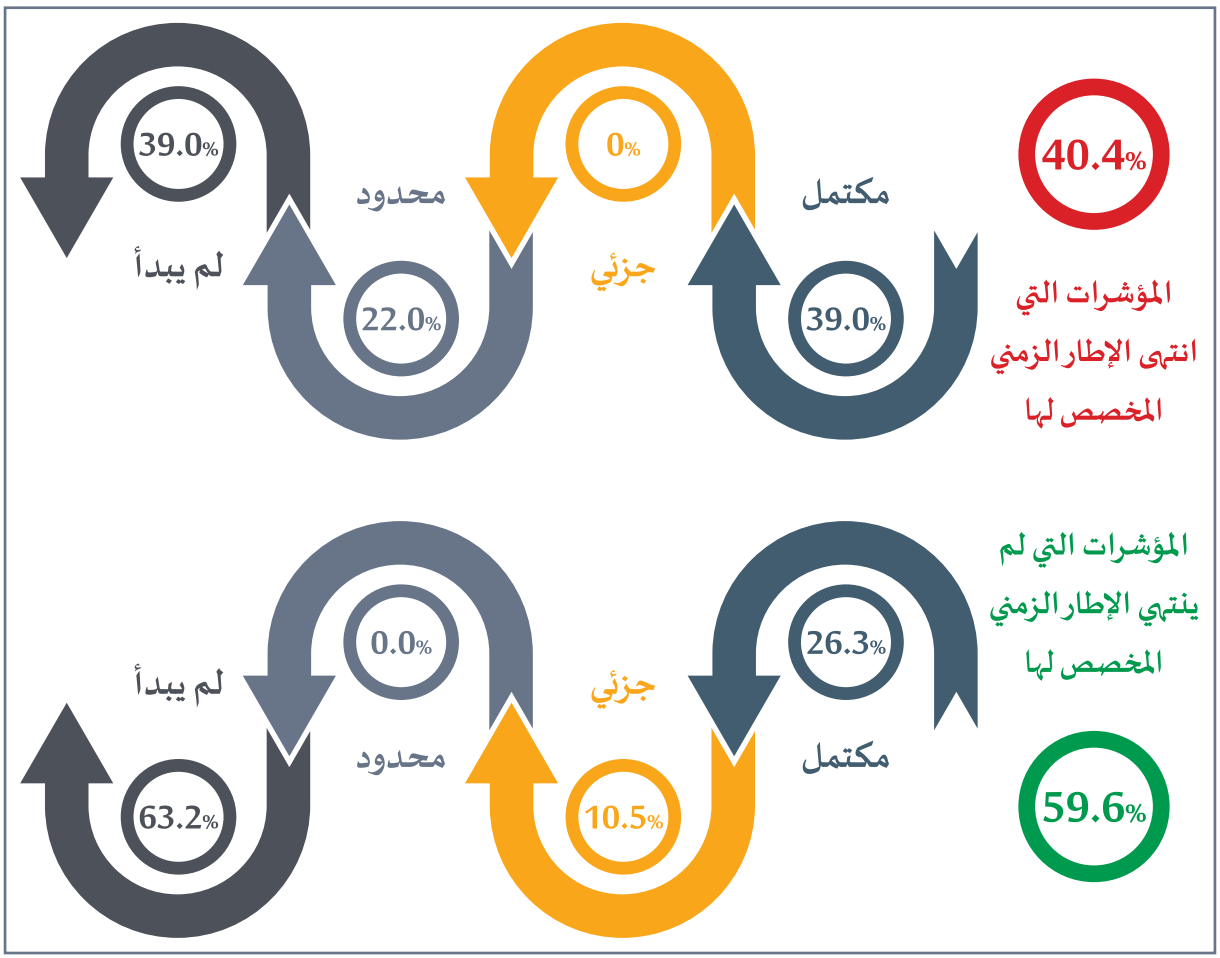

الجدول رقم (5): المؤشرات التي لم ينتهي إطارها الزمني

رقم الإلتزام	رقم المؤشر	المؤشر	درجة التحقق
1	المؤشر 2	وضع مصفوفة تُبين العوائق والعقبات ومواضع الإشكال في القوانين والتشريعات	لم يبدأ
	المؤشر 3	تطوير ورقة سياسات تتضمن توصيات للتعديلات والممارسات الفضلى الممكنة	لم يبدأ
	المؤشر 4	طرح حزمة المراجعة أمام البرلمان الأردني لإجراء التعديلات المناسبة	لم يبدأ
2	المؤشر 5	زيادة عدد الوثائق المُعدة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في المحاكم الأردنية بنسبة لا تقل عن 1% من مجموع هذه الوثائق	لم يبدأ

3	المؤشر 3	انشاء آلية لإشراك الجمهور في نقاش واثراء المواضيع المتعلقة بحرية الإعلام (منصة الكترونية تفاعلية).	لم يبدأ
4.أ	المؤشر 3	اجراء عينات تجريبية لعمل نظام قاعدة البيانات بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والنقابات وبعض الجامعات، على أن يُتيح نظام قاعدة البيانات 1. توفير آلية لوصول المواطنين الى قاعدة البيانات الخاصة بالشكاوى؛ 2. تمكين المواطنين من متابعة الإجراءات الخاصة بالشكاوى في كافة مراحلها الكترونياً 3. تمكين المواطنين من تسجيل ملاحظات على مجرى متابعة الشكاوى؛	لم يبدأ
	المؤشر 4	إلزام أجهزة الحكومة بنشر رابط الموقع الخاص بقاعدة البيانات في أماكن بارزة للعيان في مكاتبها وعلى صفحاتها الالكترونية، من خلال قرار لمجلس الوزراء	لم يبدأ
4.ب	المؤشر 3	إتاحة النظام لاستقبال الشكاوى وتوفير النظام كتطبيق على الهواتف النقالة/موقع وزارة تطوير لقطاع العام/مركز الاتصال الوطني/بوابة الحكومة الالكترونية.	مكتمل
	المؤشر 5	إطلاق حملة ترويج النظام الإلكتروني لمختلف قنوات استقبال الشكاوى	مكتمل
	المؤشر 6	إصدار ونشر تقارير ربعية بالشكاوى التي يستقبلها النظام ومتابعة معالجتها مع الدوائر المعنية بالإضافة الى تقرير الشكاوى العالقة	مكتمل
6	المؤشر 4	تدريب للكادر الطبي يشمل تدريب الاطباء على كيفية تعبئة وإدخال النماذج الالكترونية مثل التبليغ عن الوفيات، التصنيف والترميز الدولي لأسباب الوفيات، والتصنيف والترميز الدولي لأسباب الامراض؛ في مستشفيات وزارة الصحة، بالإضافة الى تدريب الكادر الطبي للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة (بحسب مقترح من مؤسسة ميزان لحقوق الانسان)	لم يبدأ
	المؤشر 5	البدء في توفير احتياجات البنية التحتية للربط الالكتروني مثل المعدات والشبكة في مستشفيات وزارة الصحة	لم يبدأ

8	المؤشر 1	نشر الحسابات الحكومية المجمعة لعام 2015، بهدف زيادة الشفافية والافصاح المالي بحسب قرارات مجلس الوزراء المنشورة في الجريدة الرسمية عدد رقم 5411	مكتمل
	المؤشر 2	صدور تعليمات حكومية لكافة دوائر الحكومة بتقديم جدول زمني ومنتظم للافصاح عن بياناتها المالية	لم يبدأ
9	المؤشر 1	تطوير سياسات تستند الى المعايير الدولية الفُضلى من خلال العمل مع المراكز العلمية والبحثية في الأردن، بالاستناد الى سياسة التغيير المناخي المُعدة في 2013	لم يبدأ
	المؤشر 2	وضع المعرفة المتوفرة بين يدي الجمهور من خلال نشرها على نحو يسهل فهمه واستيعابه، من خلال العمل على مع الصحف ووسائل الإعلام، ومن خلال تعزيز إطار نشر البلاغات الوطنية لانبعاثات الغازات الدفيئة في الأردن	محدود
	المؤشر 3	العمل مع البرلمان للنظر فيما يلزم من إجراءات تشريعية في الجانب المتعلق بالعمل الوقائي.	جزئي
10	المؤشر 5	تطوير وإصدار أدوات لقياس جودة البيانات المفتوحة المتوفرة ونشر تقارير ربعية	لم يبدأ
	المؤشر 6	تصميم برنامج لقياس قدرات الدوائر الحكومية فيما يختص بنشر البيانات الحكومية المفتوحة، وعلى اثره تنفيذ برنامج لرفع الكفاءة وبناء القدرات	لم يبدأ

الجدول رقم (6): المؤشرات التي انتهى إطارها الزمني

رقم الإلتزام	رقم المؤشر	المؤشر	درجة التحقق
1	المؤشر 1	مراجعة متخصصة لمنظومة التشريعات الأردنية؛ تشكيل فريق وطني للمراجعة يضم مؤسسات المجتمع المدني.	لم يبدأ
2	المؤشر 1	انشاء فريق عمل يضم الجهات ذات العلاقة ومن ضمنها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة غير الحكومية وتصميم إطار عمله	محدود
	المؤشر 2	حصر إطار المعلومات والبيانات التي لا غنى عنها للتعرف على إجراءات المحاكم والأدلة الإرشادية والتي يجب توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة برايل أو بطرق مبسطة أخرى.	لم يبدأ
	المؤشر 3	إجراء تصاميم لعينات اختبارية من الوثائق لاستخدامها في عدد محدود من المحاكم المركزية	محدود
	المؤشر 4	قياس فاعلية الوثائق المُعدة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مجموعات استخدام تضم أشخاص من ذوي الإعاقة من مختلف أنواع الإعاقات	محدود
3	المؤشر 1	انشاء إطار وطني ذي دور استشاري للأطراف ذات المصلحة في مجال حرية الإعلام (الحكومة، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، النقابات، الخبراء)	لم يبدأ
	المؤشر 2	جمع كافة التوصيات والاقتراحات المتعلقة بتحسين الحريات الإعلامية من كافة المصادر	لم يبدأ
4.أ	المؤشر 1	صدور تعليمات من الحكومة لأجهزتها ودوائرها المختصة بالعمل والتعاون لإنشاء قاعدة بيانات الشكاوى، وتسمية دائرة حكومية بعينها، لتقوم بإدارة عملية جمع البيانات، وتحديد مواصفات نظام قاعدة البيانات وطرق الربط بين الدوائر والأجهزة المعنية في إطار قاعدة البيانات.	لم يبدأ
	المؤشر 2	العمل على تصميم نظام عمل قاعدة البيانات، واعداده فنياً	لم يبدأ

4.ب	المؤشر 1	إصدار نظام تشريعي (نظام/تعليمات) يُمأسس وجود نظام مركزي لاستقبال الشكاوى على الخدمات الحكومية.	مكتمل
	المؤشر 2	إطلاق النظام الإلكتروني الخاص باستقبال الشكاوى المتعلقة بالخدمات والبيئة المحيطة بتقديمها.	مكتمل
	المؤشر 4	عقد ورشة عمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية لشرح النظام وآلية عمله.	مكتمل
5	المؤشر 1	إقرار مشروع نظام تقسيم الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات من قبل مجلس الوزراء	مكتمل
	المؤشر 2	إقرار النظام الداخلي لمجالس المحافظات من قبل الحكومة	مكتمل
	المؤشر 3	حملة لشرح قانون اللامركزية وطريقة عمل انتخابات مجالس المحافظات 1. تنفيذ عدد من الدورات التدريبية وورش العمل التثقيفية حول قانون اللامركزية في مختلف أنحاء المملكة حيث ستكون الفئات المستهدفة حسب خطة التوعية والتثقيف على سبيل المثال ولا الحصر: فئات الشباب، فئات المرأة، الجمعيات، ومنظمات المجتمع المدني وطلاب الجامعات الحكومية والخاصة والأحزاب والمجتمع المحلي والأشخاص ذوي الإعاقة. (سيتم تنفيذ الأنشطة من قبل وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية).	مكتمل
	المؤشر 4	اجراء الانتخابات لمجالس المحافظات	مكتمل
6	المؤشر 1	قيام وزارة الصحة والأجهزة التابعة لها بإجراء مسح ميداني للمعلومات المتعلقة بخصائص المناطق التي توجد بها المستشفيات العامة التابعة لها، بحيث يتم تحديد طبيعة احتياجات الرعاية الصحية المطلوبة في المناطق.	محدود
	المؤشر 2	اجراء فحص لمتطلبات ادخال البيانات والمعلومات في المراكز الصحية	محدود
	المؤشر 3	اجراء تقييم لإمكانيات المستشفيات التقنية من زاوية المعدات والتجهيزات والخبرة	محدود

7	المؤشر 1	إطلاق البوابة المركزية الالكترونية www.plan.gov.jo كجزء من برنامج الأردن 2025	لم يبدأ
	المؤشر 2	اعتماد إجراءات لإلزام دوائر الجهاز العام بنقل المعلومات عبر البوابة	لم يبدأ
	المؤشر 3	تخصيص ضباط ارتباط بين الدوائر وإدارة البوابة؛	لم يبدأ
	المؤشر 4	وضع جدول منتظم لنقل المعلومات من الدوائر عبر البوابة	لم يبدأ
	المؤشر 5	تصميم نظام للكشف الدوري على كفاءة المعلومات والبيانات التي تقدمها البوابة وسهولة استخدامها من قبل المواطنين من خلال استبيانات دورية على الموقع الإلكتروني ومن خلال وسائل ميدانية لقياس الراي (عينة عشوائية، مقابلات هاتفية، زيارة دوائر الجهاز العام).	لم يبدأ
10	المؤشر 1	تشكيل لجنة مشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة بعضوية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجمعية الأردنية للمصدر المفتوح وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني.	مكتمل
	المؤشر 2	طرح مسودة لسياسة اتاحة البيانات المفتوحة للتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة ومن ضمنها المجتمع المدني	مكتمل
	المؤشر 3	إتمام واستكمال الصياغة النهائية لمسودة السياسات ورفعها لإقرارها من قبل مجلس الوزراء	مكتمل
	المؤشر 4	نشرُ والاعلان عن المعايير التي يتوجب على الحكومة استخدامها للإفصاح عن البيانات المفتوحة، وبما في ذلك طرائق جمع وتخزين هذه البيانات لضمان إمكانية استخدامها ومعالجتها.	مكتمل

الاستنتاجات

1. كان من الواضح لفريق البحث عدم المعرفة الكافية لدى بعض الجهات المسؤولة عند تنفيذ الخطة للدور المطلوب منها، حيث عند تواصل الفريق مع بعض الجهات لم يكن لديهم معرفة بالشخص المسؤول عن متابعة الالتزام وبعضهم لم يكن يعلم بوجود الالتزام أساساً.

2. كان قد تكرر نص الالتزام الثامن من التزامات هذه الخطة والمتعلق بالإفصاح المالي، في منظومة النزاهة الوطنية، حيث كانت قد اعتبرته الحكومة انذاك انه مكتمل، وهذا يدل على عدم الانسجام الحكومي في صياغة الخطط الوطنية.

3. ورود بعض المصطلحات الفضفاضة غير المحددة في بعض الالتزامات، ومثال ذلك (إصدار سياسات) ومن غير الواضح المقصود بكلمة سياسات.

4. تكرار الالتزام المتعلق بإتاحة الوصول للمعلومات، والالتزام المتعلق بتعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام في أكثر من خطة وطنية، وهذا يدل على اهتمام الحكومة بهذه المواضيع لكن لا يوجد خطة واضحة لتحقيقها.

5. عدم انسجام الإطار الزمني لبعض الالتزامات مع الإطار الزمني لمؤشرات الأداء لذات الإلتزام، ومن أمثلة ذلك الإلتزام الثالث، حيث تم تحديد الإطار الزمني للالتزام كاملاً ما بين 1 / 1 / 2017 - 30 / 6 / 2018، بينما تم تحديد الإطار الزمني لمؤشر الأداء الثالث لذات الالتزام لينتهي بتاريخ 12/30 / 2018.

6. ليس بمقدور جهة واحدة (المنسق الحكومي لحقوق الإنسان) تنفيذ الإلتزام 4 (أ) والمعني بإنشاء قاعدة بيانات الكترونية موحدة للشكاوى المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين، حيث يحتاج هذا الالتزام لفريق عمل متكامل لإنجازه.

7. إعفاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد من مسؤولياتها في تنفيذ الالتزام الرابع (أ) رغم ورود اسمها في الخطة بشكل رسمي، كما لم يتوصل فريق البحث لأي تعميم رسمي يفيد بالإعفاء.

8. اكتفاء بعض الجهات التي تقود بعض الالتزامات بتشكيل فرق عمل ضيقة لتنفيذ الالتزام، لا تصل هذه الفرق للطموح المرجو من الالتزام ومؤشرات أداؤه.

9. رغم تبني بعض الالتزامات لمبدأ إتاحة المعلومة إلا أن بعض التقارير والمعلومات الخاصة بتنفيذ الالتزام لا زالت تنشر باللغة الانجليزية فقط، خلافاً لمبدأ إتاحة المعلومات.

الجدول رقم (7): تكرار الالتزامات في الخطط الحكومية

رقم الالتزام	الالتزام	مكرر في	الجهة المنفذة في الخطط الأخرى	الإطار الزمني في الخطط الأخرى
1	تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول الى المعلومات	الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان	جميع مؤسسات المجتمع	2025 - 2022
3	تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام	منظومة النزاهة الوطنية	مؤسسات الإعلام، رئاسة الوزراء	الربع الأول 2014 - الربع الأخير 2015
		الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان	الحكومة + مجلس الأمة	2025 - 2016
4	تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء: أ) الشكاوى والمظالم المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين	الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان	المنسق الحكومي لحقوق الانسان	2025 - 2016
	ب) الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المتعلقة بتقديمها	منظومة النزاهة الوطنية	وزارة تطوير القطاع العام	الربع الأول 2014 - الربع الأخير 2016
5	اصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية واجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام 2017	منظومة النزاهة الوطنية	وزارة الداخلية + وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	الربع الأول 2014 - الربع الأخير 2016
8	تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي	منظومة النزاهة الوطنية	رئاسة الوزراء + وزارة المالية + دائرة الموازنة العام	الربع الأول 2014 - الربع الأول 2015
	تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي	خطة الأردن الأولى في إطار مبادرة شراكة الحكومات الشفافة	وزارة المالية + دائرة الموازنة العامة	لا يوجد

التوصيات

1. ضرورة توحيد الجهود التي تعمل على تنفيذ ذات الالتزام في أكثر من خطة وطنية.
2. صياغة الالتزامات في الخطط بطريقة أكثر تحديداً ووضوحاً وعدم ترك باب الاجتهاد مفتوح لفهم بعض المصطلحات.
3. ضرورة إشراك الجهات المسؤولة عن تنفيذ الالتزامات بصياغة الخطة وخصوصاً الالتزامات المسؤولون عنها.
4. ضرورة انسجام الأطر الزمنية الخاصة بمؤشرات الأداء مع الإطار الزمني للالتزام التابعة له، بحيث لا يتجاوز الإطار الزمني للمؤشر الإطار الزمني للإلتزام الرئيسي.
5. عندما ينص أي التزام على تشكيل فريق عمل، وخاصة التي تنص على أن يكون المجتمع المدني جزء من الفريق، يتوجب على الجهة المسؤولة توسيع نطاق الفريق والبحث عن الجهات ذات الاختصاص بشكل فعلي لضمها للفريق.
6. على الجهات الحكومية إدراك مفهوم إتاحة المعلومة بشكل أوسع وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بنشر بيانات باللغة الانجليزية فقط، حيث أن النشر باللغة العربية هو الأصل لإتاحة المعلومة للجمهور.

خارطة الطريق

الالتزام 1

تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول إلى المعلومات

1. إلغاء اشتراط وجود مصلحة مشروعة لطالب المعلومة في قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وجعل حق الحصول على المعلومات متاحاً للجميع دون اشتراط مصلحة معينة.
2. ضرورة العمل على تصنيف المعلومات في كافة مؤسسات الدولة الأردنية لتفادي الحكم الشخصي من قبل الموظفين على مدى سرية المعلومات ولتفادي التضارب بين القوانين التي تقيد الحصول على بعض المعلومات.
3. تعديل قانون حماية أسرار ووثائق الدولة ليواكب الممارسات الفضلى فيما يتعلق بالسرية وتصنيف المعلومات.

الالتزام 2

تعزيز التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة

1. تدريب القضاة وأفراد الضابطة العدلية على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقاضي والوصول للمعلومات على قدم المساواة مع الآخرين، واليات التواصل الفعال معهم.
2. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل وصولهم للمعلومات المتعلقة بنظام العدالة.
3. توفير مترجمي إشارة معتمدين بشكل مجاني في المحاكم على ان يكونوا قادرين على فهم لغة الإشارة العامية وليس فقط اللغة المعتمدة عالمياً.

الالتزام 3

تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام

1. تعديل قانون المطبوعات والنشر لزيادة مساحة الحرية للإعلام والصحافة.
2. تعديل كافة النصوص القانونية التي تتيح توقيف الإعلامي / الصحفي قبل صدور قرار قضائي نهائي بحقه.
3. تعديل قانون نقابة الصحفيين لإلغاء شرط وجود رقم ضمان اجتماعي للصحفي الراغب بالانضمام للنقابة.

الالتزام 4

تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء

أ. الشكاوى والمظالم المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين

1. حصر الجهات الرسمية التي تستقبل شكاوى وتظلمات المواطنين ودراسة الإطار القانوني لكل جهة، وتشكيل فريق عمل من خبراء وتقنيين لبناء قاعدة البيانات.
2. تصنيف أنواع الشكاوى بناءً على الجهات المستقبلة لها.
3. إنشاء فريق تقني مشترك ووضع خطة عمل لبناء قاعدة بيانات موحدة لغايات تنفيذ الالتزام.

ب. الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المتعلقة بتقديمها

1. تصنيف الشكاوى حسب الأهمية والحساسية وإصدار تعليمات واضحة تبين المدة الزمنية التي تحتاجها كل شكوى للتعامل معها، حسب تصنيفها بناء على درجة خطورتها والإجراءات المتوقع اتخاذها بشأنها.

الالتزام 5

اصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية واجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام

1. إصدار تعليمات تبين العلاقة بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية والمحلية، وتوضح أدوار كل منهم حيث أن كل من رؤساء البلديات ومجالس المحافظات يفهمون طبيعة العلاقة بينهم على نحو مختلف عن الآخر.
2. بناء قواعد تشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والناشطين والقطاع الخاص ومختلف المؤسسات المحلية لمساعدة مجالس المحافظات في تنفيذ برامجها.

الالتزام 6

تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه الكترونياً

1. إنشاء قاعدة بيانات لتاريخ المريض الطبي ابتداءً من شهادة الميلاد وزيارات الأطباء كافة، وكل مطعوم أو دواء يتم وصفه للمريض. على أن تكون هذه البيانات متاحة لكل من المريض والأطباء المشمولين بقاعدة البيانات، ويمكن عند زيارته لأي طبيب الاطلاع على تاريخ المريض مما يسهل عملية التشخيص ووصف الأدوية.
2. تحديث موقع وزارة الصحة الالكتروني وزيادة الخدمات المقدمة الكترونياً، وإتاحة المجال لتقييم الأطباء والخدمات الطبية عبر الموقع.

الالتزام 7

تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن

1. حصر الخطط والاستراتيجيات الحكومية المعمول بها، وإعادة هيكلتها لضمان عدم التكرار وعدم التضارب، وإتاحة كافة الخطط عبر موقع الكتروني شامل، ونشر تقارير ربعية عن مستوى التقدم في كل خطة وإتاحة المجال للمواطنين بتتبع الخطط وإبداء الملاحظات والتعليقات حولها في كافة المراحل ابتداءً من التصميم وحتى الانتهاء من تنفيذها.

الالتزام 8

تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي

1. إصدار تقارير شهرية للإنفاق الحكومي وآلية توزيع الإيرادات، بصيغة يستطيع فيها المواطنون من غير أصحاب الخلفية الإقتصادية فهمها وإدراك أوجه الإنفاق الحكومي جيدا من خلال تعزيز النصوص التوضيحية المرفقة والمعلومات التي توضح خلفية بنود الموازنة وأرقامها
2. مناقشة التقارير الختامية للحكومة أمام البرلمان كل ستة شهور وفقاً لنصوص الدستور الأردني

الالتزام 9

تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغيرات المناخية

1. مضاعفة الجهود لتوفير قاعدة بيانات خاصة بالتغير المناخي في الأردن، ونشر بعض المخرجات والنتائج السنوية في نشرات توعوية دورية للمواطنين وصناع القرار، والربط بين مؤسسات الأبحاث العلمية والحكومة لتشارك المعلومات بينهم بشكل مستمر ومؤسس

الالتزام 10

تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة

1. نشر الوعي بين المواطنين بثقافة البيانات المفتوحة ليكونوا قادرين على استخدام البيانات بالأطر الصحيحة، وضرورة أن تشمل البيانات المفتوحة كافة البيانات الحكومية وأن يكون الأصل بالبيانات الانفتاح وليس السرية

هذا التقرير...

هو ناتج مجهود جماعي لفريق من الباحثين والمستشارين المختصين في تقييم الأداء الحكومي حيث يُقيّم هذا التقرير مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها الواردة في الخطة الوطنية الثالثة للأردن ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP.

ويأتي هذا التقرير كجزء من برنامج راصد لمراقبة الأداء الحكومي، والذي يشكل بدوره عنصراً أساسياً من رؤية مركز الحياة في دعم الإصلاح السياسي والإقتصادي في الأردن.

تم تنفيذ هذا التقرير بدعم سخي من الشعب الأمريكي ومن خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية مركز الحياة - راصد، ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، أو آراء الحكومة الأمريكية.

Al-Hayat Center - RASED مركز الحياة - راصد

Tel: +962 6 5377 330
Fax: +962 6 5377 230
Website: www.hayatcenter.org
Website: www.rasedjo.org
www.facebook.com/HAYATCENTERJO
www.facebook.com/rased.jordan
E-mail: info@hayatcenter.org